لقد كانت اسرائيل تفتقر الى العمق الاستراتيجي قبل العام ١٩٦٧. وبعد الهزيمة العربية، جاءت خطة الون لتقدم برنامجاً أمثل لاعطاء اسرائيل أقصى حد من الامن، مع تقليص اضرار ضم الاراضي المحتلة الى ادنى حد ممكن؛ وهي اضرار من طبيعة ديمغرافية بالدرجة الاولى. فكيف ترجم ذلك على الارض ؟ هناك وظيفتان للمستوطنات، هما رسم الحدود والقيام بدور دفاعي ما. ويرى المؤلف ان الوظيفة الاقتصادية تعد وظيفة ثالثة، لكنها ثانوية، كما سوف يبين في اثناء التطرق الى الاستراتيجية النفعية. وبالنسبة الى الوظيفة الدفاعية، فقد كانت تكمن في تشكيل المستوطنات لـ «مكابح مؤقتة» تعرقل أي هجوم عربي حتى تعبئة تصاهل؛ ولكن، ما القيمة العسكرية التي ظلت المستوطنات بعد تجربة حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، عندما تم اخلاء المستوطنات ؟ تلك احدى اربع مساوىء كبرى في استراتيجية اسرائيل الاقليمية، يقول ديكوف. والمساوىء الثلاث المتبقية هي: الكلفة البشرية والمالية للاحتلال، والمصدر الخارجي للخطر، والمذهب العسكري «الدفاعي». ولا يرى المؤلف ان استراتيجية شارون، على سبيل المثال، هي استراتيجية هجومية، لأن أي هجوم تقوم به اسرائيل، في نظره، هو هجوم وقائي، وان هدف الى تطبيع المجال. أما بالنسبة الى المستوطنات في الاراضي المحتلة، فهي، في نظره أيضاً، ليست ذات جدوى استراتيجية كبيرة ـ من وجهة نظر محض عسكرية ـ لكنها تلبي حاجة رمزية لدى المجتمع الاسرائيلي؛ اذ تغذيه بمثال الرواد الاوائل للصهيونية. ومما يدخل، أيضاً، في مجال الاستراتيجية العسكرية ويزيد في تمسك اسرائيل بالاراضي المحتلة، ان تلك الاراضي غنية بالمرتفعات، التي تظل ضرورية عسكرياً، حتى مع التقدم التكنولوجي. وهو امر يجعل المؤلف يبدي شكوكه في امكانية تخلي اسرائيل عن وجود عسكري، على الاقل في مرتفعات الجولان وجنوب غزة، وبخاصة في وادي الاردن، في حالة ايجاد حل سياسي. لكنه يرى ان افضل طريقة لضمان أمن اسرائيل العام، على المدى الطويل، تكمن في نزع سلاح الاراضي المحتلة وجعلها «أرضاً محايدة»، مستبعداً الخوض في الجدال «الذي لا ينتهي » حول اقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل (كما اورد في الصفحة ٥٢).

وينتقل المؤلف الى تناول الاستراتيجية الديمغرافية واحتلال المجال البشري، منطلقاً من كون الصهيونية مشروعاً ديمغرافياً بالدرجة الاولى، يهدف الى نقل يهود الشتات الى اسرائيل. وكانت الهجرة ضرورة مطلقة لتحقيق «وطن قومي لليهود»، عبر استراتيجية ذات مراحل ثلاث: «الادراج في الفراغات»، اي من دون احتكاك بالعرب والمناطق العربية، في مرحلة أولى، وتلتها مرحلة «التطعيم»، عندما لم يعد الامر يتعلق بملء فراغات وانما بايجاد نقاط ارتكاز في التجمعات العربية ـ خصوصاً في الثلاثينات؛ اما المرحلة الثالثة، فقد تمثلت في استراتيجية «الالتحام» ، او تكوين تواصل اقليمي بين المناطق المتباعدة جغرافياً، بانشاء شبكات من الطرق والمستوطنات (١٩٣٦ ـ ١٩٤٨)، وتلك كانت استراتيجية غزو الكنعانيين قديماً عندما قام يوشع بربط قبائل الشمال بقبائل الجنوب.

ولا يطرح الخطر الديمغرافي نفسه، عندما يتعلق الامر بالتحدث عن «عرب اسرائيل» الذين ـ كما يشير المؤلف ـ خفّت عندهم وتيرة التزايد، لسببين يتعلقان بالظروف الاقتصادية، وباحتكاكهم بمجتمع اسرائيلي أكثر عصرية. ولعله لا يضيف ان نسلهم أقل عرضة للابادة من اخوانهم في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

وفي سعي اسرائيل لتلافي الخطر الديمغرافي، كانت الضفة الغربية مؤاتية أكثر من غزة، بفضل «فراغات» تركتها هجرة السكان، من جهة، وبسبب وجود دلالات تاريخية ودينية في «يهودا والسامرة» أكثر مما في غزة، من الجهة الأخرى. يضاف الى ذلك، ان الكثافة البشرية في غزة جعلت الوجود الاسرائيلي فيها يقتصر على اعداد اقل.

ويلخّص الكاتب عملية «المراقبة» الداخلية لعرب الاراضي المحتلة ـ كما كان شأن «عرب اسرائيل» ـ عبر وسائل ثلاث، هي: ١ـ التبعية الاقتصادية (الاستخدام المكثف للايدي العاملة، والتدفق الدائم لمنتوجات اسرائيل نحو الاراضي المحتلة)؛ ٢ ـ التعاون الذي حقق نجاحاً معتدلاً (الوجهاء، روابط القرى)؛ ٣ ـ التجزئة داخل المجتمع العربي (التدخل في الصراعات بين العشائر، القمع، ادارة شؤون المدنيين). ويستنتج من ذلك ان المحافظة على سياسة المراقبة أمر «ممكن» تقنياً، ومحتمل سياسياً، ما دام النظام السياسي الاسرائيلي